حاييم غانز(*)

التبرير الثلاثي للصهيونية

«أو: عن الصهيونية التملّكيّة - ما المشترك بين نفتالي بينيت وبين يهودا شنهاف؟»

«بالإمكان تفسير الصهيونية على نحو لا يستوجب، من جهة أولى، تحويلها إلى ما كانت عليه خلال عشرات السنين الأخيرة – قومية تعصبية تملّكيّة – ولا يحتّم، من جهة أخرى، التخلي عنها لصالح حلول ما بعد صهيونية. وبالمثل، أيضا، يمكن شرح أهمية وقيمة حدود ١٩٦٧، أخلاقيا وتاريخيا. »

"ما هو الفارق بالضبط بين عوفرا (المستوطنة الأكبر في "السامرة" – الضفة الغربية) وبين بيت دغان (في إسرائيل، داخل الخط الأخضر) القائمة على أنقاض بيت دجن (الاسم العربي للقرية التي سبقت بيت دغان اليهودية وبقيت قائمة حتى العام ١٩٤٨)... هل من شأن السنوات الـ ١٩ التي انقضت من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ جعل إحدى البلدتين أخلاقية والأخرى غير أخلاقية؟" – هذا السؤال تم طرحه مرات عديدة، لا نهائية. ونحن نورده هنا عن لسان عالِم الاجتماع الما بعد صهيوني يهودا شنهاف، ضمن مقابلة في إطار تقرير نشر في هذا الملحق قبل بضع سنوات حول تبلور "... رؤية مفاجئة لدى اليمين الإسرائيلي تؤيد دولة ثنائية القومية ..." في أوساط شخصيات رائدة في اليمين.

ويورد شنهاف في المقابلة أقوالا تماثل أقواله، بل أكثر حدة ربما، عن لسان أوري إليتسور، أحد قادة المستوطنين: "أنتم (أي، اليسار) طردتم الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، لم تسمحوا لهم بالعودة، شيّدتم المستوطنات فوق جميع قراهم، ثم أقمتم جدار الفصل، وتوجهون ادعاءاتكم نحونا، بينما نحن لم نهدم أية قرية في الضفة، ولا حتى قرية واحدة، بغية إنشاء مستوطنة".

هذه التساؤلات البلاغية لا يطرحها المؤيدون المتزايدون لفكرة الدولة الواحدة فقط، بل هي تغذي، أيضا، تفكير غالبية المؤيدين لحل الدولتين، الذين يقف على رأسهم اليوم بنيامين نتنياهو. إنهم يؤيدون فكرة الدولتين، لكن ليس على أساس حدود العام ١٩٦٧ بالذات. إنهم يؤيدون حل الدولتين ليس لاعتقادهم بأنه الحل

(*) أستاذ في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب. المصدر: ملحق صحيفة "هآرتس" الأسبوعي – ٢٠١٣/٨/٣٠. كتاب البروفسور حاييم غانز "نظرية سياسية للشعب اليهودي: ثلاث روايات صهيونية" صدر هذه الأيام بالتعاون بين دار النشر في جامعة حيفا و"دار يديعوت للنشر". هذا المقال مؤسس على مقاطع من الكتاب.

لا عجب، إذن، في استيلاء المستوطنين على أراض خاصة تابعة للعرب، فيما يقدم الجمهور الإسرائيلي الدعم للحكومات التي تقوم بالاستيلاء على أراضي الدولة الفلسطينية. فبالنسبة لمَن يعتقد بأن الصهيونية تعني التجسيد المادي البحت لحق الملكية القائم أصلا، لا يمكن أن يُعتبر هذه الاستيلاء نهباً. إنه يعتبر إنقاذا، بالتأكيد. وقد تبنت العبرية الصهيونية هذا الموقف منذ المراحل المبكرة جدا؛ إذ يذكر جميعنا لقب يهوشواع حانكين (لُقّب بـ"مخلّص أراضي المرج"، نظرا لما "اشتراه" من الأراضي، وخاصة في منطقة مرج ابن عامر ـ المترجم).

العادل للصراع. إنهم يريدون دولتين لأن وصفتهم لمعالجة الشظية العالقة في مؤخرة الصهيونية مغايرة للوصفة التي يقدمها نفتالي بينيت. فغالبية الإسرائيليين تعتقد، كما بينيت، بأن أرض إسرائيل هي بملكية يهودية، منذ الأزل. وحتى شموئيل هسفاري وإلداد يانيف، وهما من أبرز مجدّفي المستوطنين، يعلنان في بيان رسمي نشراه قبل بضعة سنين تحت عنوان "اليسار القومي": "نحن هنا لأن التوراة هي صك ملكيتنا (الكوشان) على أرضنا المحبوبة هذه". ويعود دان مرغليت إلى تأكيد هذا الشعار، كل "مساء جديد" (اسم برنامج حواري يقدمه دان مرغليت ويبث عبر التلفزيون التعليمي في إسرائيل، كل مساء – المترجم). وقد عبر دافيد بن غوريون عن هذا الموقف في العديد من تصريحاته. ولا حاجة بنا لأن نذكر مناحيم بيغن.

لم تُحدث الصهيونية، في عرف إليتسور وبينيت ومرغليت ونتنياهو وهسفاري ويانيف وبن غوريون وبيغن، تغييرات مبدئية، إنما جسّدت فقط تطبيقا ماديا لحالات مبدئية كانت قائمة أصلا. والصهيونية، في نظر هؤلاء جميعا، لم تكن يوما، وليست اليوم، سوى التطبيق المادي لحق الملكية الذي يتمتع به اليهود على أرض إسرائيل، منذ بدء التاريخ. وخلافا للرابط المادي بين اليهود وأرض إسرائيل، الذي لم يعد قائما أو الذي بقي قائما على نحو هش مع انصراف غالبيتهم عنها منذ الاحتلال العربي وحتى بدايات الصهيونية، فإن حق الملكية الكامل الذي يتمتعون به على أرض إسرائيل منذ مطلع الأجيال لم يمت ولم يتقادم، قطّ.

من الأهمية بمكان الانتباه إلى أن مكانة العرب في أرض إسرائيل، وفقا لهذا التفسير الشائع للصهيونية، أسوأ بكثير من مكانة شظية في المؤخرة اليهودية. فمن هذا التفسير يُشتقّ أن العرب المقيمين في أرض إسرائيل هم لصوص، أو مستولون على ممتلكات اليهود المنهوبة، على الأقل. وكان بن تسيون دينور، رجل "المباي" الذي أرسى أسس التأريخ الصهيوني لليهودية حينما كان أستاذا (بروفسور) للتاريخ في الأيام الأولى على قيام "الجامعة العبرية" (في القدس ـ المترجم)، ثم أسّس للوعي الصهيوني لدى غالبيتنا حينما كان أحد وزراء التعليم الأوائل في دولة إسرائيل، قد قال ذلك صراحة: "لم يكن اليهود يوماً في وضعية أمّة من غير أرض، أمّة من غير وطن. لقد كانوا، على الدوام، وحتى في فترة الشتات، في وضعية أمّة مسلوبة ومغبونة، أرضها منهوبة، فيما هي لا تتوقف عن التظلم والشكوى جراء النهب والمطالبة باسترداد ما سُلب منها". وبعد أن قال هذا، أقام دينور مشروع دعم موثّق لهذا الادعاء حيال التاريخ العربي في أرض إسرائيل – تاريخ نهب الممتلكات اليهودية.

لا عجب، إذن، في استيلاء المستوطنين على أراض خاصة تابعة للعرب، فيما يقدم الجمهور الإسرائيلي الدعم للحكومات التي تقوم بالاستيلاء على أراضي الدولة الفلسطينية. فبالنسبة لمَن يعتقد بأن الصهيونية تعني التجسيد المادي البحت لحق الملكية القائم أصلا، لا يمكن أن يُعتبر هذه الاستيلاء نهباً. إنه يعتبر إنقاذا، بالتأكيد. وقد تبنت العبرية الصهيونية هذا الموقف منذ المراحل المبكرة جدا؛ إذ يذكر جميعنا لقب يهوشواع حانكين (لُقّب بـ"مخلّص أراضي المرج"، نظرا لما "اشتراه" من الأراضي، وخاصة في منطقة مرج ابن عامر ـ المترجم).

والحقيقة هي أن هذا التفسير للصهيونية متفق عليه ومقبول ليس فقط لدى غالبية الجمهور الإسرائيلي، بمن فيه المستوطنون المتطرفون، مثل نفتالي بينيت وأوري إليتسور وأريئيل الوزير (المقصود، وزير البناء والإسكان في الحكومة الحالية، أوري أريئيل ـ المترجم) وأريئيل الحاخام (المقصود، الحاخام يعقوب أريئيل، حاخام مدينة رمات غان، وهو من أبرز قادة تيار "المتدينين الوطنيين" المتطرف ـ المترجم)، أو بعض البراغماتيين الرخويين

فيه، من أمثال بنيامين نتنياهو وإلداد يانيف ولبيد الابن (وزير المالية الحالي، يئير لبيد) ولبيد الأب (الوزير السابق طومي لبيد)، بل إنه مقبول أيضا على الما بعد صهيونيين. وكما تدل المقدمة الواردة في مستهل هذه المقالة، يتبنى هذا التفسير أيضا عالم الاجتماع يهودا شنهاف. ويمكن أن نضيف إليه، أيضا، عالم الاجتماع أوري رام والمؤرخ شلومو ساند وخبير العلوم السياسية يوآف بيلد وآخرين كثيرين.

لا يتمثل الفارق بين الأغلبية الصهيونية وبين الأقلية الما بعد صهيونية بين ظهرانيها في طريقة تفسيرهم للصهيونية. جميعهم يفسرونها بالطريقة ذاتها. لكن الفارق بينهما يتجسد في الاستنتاجات العملية التي يستخلصها كل منهما من التفسير المتطابق الذي يعتمدانه للصهيونية. فالأغلبية تتبنى الصهيونية بسبب تفسيرها هذا، بينما يرفضها الما بعد صهيونيين لأن هذا هو تفسيرها، في نظرهم. وتطبق الأغلبية صهيونيتها بكل إجراميتها، بصورة يومية. أما الما بعد صهيونيين فيستغلونها للتشهير بالصهيونية كلها. وتدعم الأغلبية صهيونية الاستيطان في أرض إسرائيل في مطلع القرن الـ ٢١: صهيونية تسلب حقوق العرب، تقصيهم من الحيز العام كمجموعة، وتمارس الاضطهاد ضدهم كأفراد. أما الما بعد صهيونيين فغايتهم أن يحققوا لليهود في إسرائيل القرن الـ ٢١ رؤية المَركيز (أحد النبلاء في أوروبا ـ المترجم) كلرمون طونر تجاه اليهود الفرنسيين في القرن الـ ١٨: "حرمان اليهود من كل شيء كأمّة ومنحهم كل شيء كأفراد (فقط)".

الملكية مقابل الوعي

هل هذان هما الخياران الوحيدان، فقط، المتاحان أمامنا: إما أن نكون، من جهة أولى، صهيونيين تملكيين وأن نحقق ـ أو ندعم تحقيق ـ قومية كان الإنجليز سيصفونها بأنها مصابة بالكلبية (rabid nationalism) وإما أن نكون، من جهة أخرى، ما بعد صهيونيين ومعادين للصهيونية ونتخلى عن تحقيق قومية يهودية في أرض إسرائيل؟ يبدو لي إن ثمة خيارا ثالثا. فثمة للصهيونية مبررات أخلاقية أخرى، عدا ذاك الذي يفسر العلاقة التاريخية بين اليهود وأرض إسرائيل بكونها علاقة ملكية. يتعين وضع تلك المبررات إلى جانب العلاقة التاريخية هذه، ثم تفسير هذه العلاقة بكونها علاقة هوية، لا علاقة ملكية.

المبرران الآخران هما، كما هو معروف، ذلك الذي يرسيه حق اليهود في "تقرير مصيرهم، كأي شعب آخر"؛ أي، حقهم في تقرير مصيرهم القومي، وذاك الذي ترتب عن ملاحقات اليهود

نتنياهو مصغيا لنفتالي بينيت.

والهولوكوست. هذا المبرران، سوية مع العلاقة التاريخية بين اليهود وأرض إسرائيل، تشكل الأساس الأخلاقي لإعلان الاستقلال الإسرائيلي. إذا ما تمت قراءتها على نحو أن ثلاثتها مجتمعة فقط، وليس أي واحد منها بمفرده، يمكن لها أن تبرر إنشاء دولة إسرائيل، فبالإمكان تفسير الصهيونية على نحو لا يُلزم بتحويلها إلى ما كانت عليه خلال العقود الأخيرة ـ قومجية متطرفة تملكية – من جهة أولى، ولا يُلزم بالتخلي عنها لصالح حلول ما بعد صهيونية للوجود اليهودي في أرض إسرائيل، من جهة ثانية.

إن حجر الزاوية في تبرير الصهيونية، الذي يجمع بين الحجج الأخلاقية الثلاث الواردة في إعلان (وثيقة) الاستقلال، يكمن في حق اليهود المتساوي والكوني "في تقرير مصيرهم، كأي شعب آخر". لكن هذا وحده غير كاف لتبرير الصهيونية، لأنه غير كاف ـ

إن حجر الزاوية في تبرير الصهيونية، الذي يجمع بين الحجج الأخلاقية الثلاث الواردة في إعلان (وثيقة) الاستقلال، يكمن في حق اليهود المتساوي والكوني "في تقرير مصيرهم، كأي شعب آخر". لكن هذا وحده غير كاف لتبرير الصهيونية، لأنه غير كاف - وحده - لتفسير سبب اضطرار اليهود إلى تحقيق تقرير مصيرهم في أرض إسرائيل، بالذات وتحديدا. وبغية تبرير ذلك، يتعين على مَن يبرر الصهيونية الاستعانة، أيضا، بالعلاقة التاريخية بين اليهود وأرض إسرائيل، التي تُستهلّ "وثيقة الاستقلال" بها. فهذه العلاقة، بمجرد ربطها بحق تقرير المصير القومي، لم تعد ثمة حاجة إلى تفسيرها على النحو الذي تفسره بها غالبية الإسرائيليين؛ أي بكونها أساسا ومرتكزا لمطالب تملكية.

وحده- لتفسير سبب اضطرار اليهود إلى تحقيق تقرير مصيرهم في أرض إسرائيل، بالذات وتحديدا. وبغية تبرير ذلك، يتعين على مَن يبرر الصهيونية الاستعانة، أيضا، بالعلاقة التاريخية بين اليهود وأرض إسرائيل، التي تُستهلّ "وثيقة الاستقلال" بها. فهذه العلاقة، بمجرد ربطها بحق تقرير المصير القومي، لم تعد ثمة حاجة إلى تفسيرها على النحو الذي تفسره بها غالبية الإسرائيليين؛ أي بكونها أساسا ومرتكزا لمطالب تملكية. ينبغي فهمها كحجة لمدى أهمية أرض إسرائيل في هوية اليهود القومية، وكمنطلق، تالياً، لاختيار أرض إسرائيل موقعا جغرافيا لتحقيق حقهم الكوني في تقرير المصير.

تُفرد الفقرة التي ترد في مستهل "وثيقة الاستقلال" مكانا لهذا التفسير المتصل بالعلاقة التاريخية، أكثر مما تفرد لتفسير حقوق ملكية. وفيها: "في أرض إسرائيل نشأ الشعب اليهودي، فيها تبلورت شخصيته الروحانية، الدينية والسياسية، فيها عاش حياة استقلال رسمية، فيها أنتج منجزات ثقافية قومية وإنسانية شاملة وأورث العالم كله كتاب الكتب (التوراة - المترجم) الأزلي". والأمر هنا ليس أولوية اليهود في تاريخ أرض إسرائيل، كما اعتاد معظم الإسرائيليين الاعتقاد، وإنما أولوية أرض إسرائيل في تاريخ اليهود. والأمر هنا ليس صكّ الملكية (الكوشان) الذي منحته التوارة لليهود على أرض إسرائيل في مواجهة العالم أجمع، كما اعتاد الإسرائيليون القول، وإنما صكّ الملكية الذي منحه اليهود من أرض إسرائيل للعالم كله على التوراة.

و تعلق الأمر في الحالتين، أولوية أرض إسرائيل بالنسبة لليهود وصكّ الملكية الذي منحوه، منها، للعالم كله على التوراة، بتعريف اليهود التماثلي مع أرض إسرائيل، سواء في نظرهم هم أو في نظر العالم، ولا يتعلق بملكيتهم عليها. إنه يفسر سبب اختيار اليهود أرض إسرائيل، بالذات، موقعا ليحققوا فيه حقهم المتساوي والكوني في تقرير مصيرهم القومي، وليس سبب كونهم أصحابها. هذان المبرران للصهيونية – هذه التي تتكئ على الحق الكوني في تقرير المصير القومي وتلك التي تشير إلى علاقة التماثل التاريخية بين اليهود وبين أرض إسرائيل بوصفها (العلاقة) سببا لاختيارها (أرض إسرائيل) موقعا لتحقيق مصيرهم القومي – يمكن أن يندرجا، وهما يندرجان بالفعل، في العدالة المتساوية الشاملة بشأن تقسيم العالم بين الأمم، وليس في العدالة الملكية التي تتصل، فقط، بتاريخ معين لأمم محددة بعينها.

تدّعي أغلبية الأمم حقها في تقرير المصير، بل وتحققه غالبيتها بطريقة أو بأخرى في أوطانها التاريخية، غير أن شكل وجود الجماعة التي كانت، ولا تزال، غاية الفكرة الصهيونية ومبتغاها أوجد فرقا وازناً بينها وبين الأمم الأخرى. فالغالبية من بين أعضاء الأمم الأخرى تتركز في مكان واحد ويتقاسمون التاريخ والتراث في المكان ذاته. وهو مكان ولادة رفاقهم وولادة المجموعة، على السواء. ولكن إبّان ظهور الصهيونية في العالم، لم تكن حال اليهود كذلك، وهي كذلك اليوم بصورة جزئية فقط. بل أكثر من هذا وأهمّ: الحديث هنا عن موقع هو موطن جماعة أخرى ومكان ولادة أبنائها.

دفاع الحاجة

بغية التغلب على هذه العقبة، أكدت الصهيونية و"وثيقة استقلال إسرائيل" الملاحقات التي تعرض اليهود والهولوكست. هذه الملاحقات ولّدت حاجة استثنائية، حاجة طوارئ، انضافت إلى العلاقة اليهودية التاريخية بأرض إسرائيل، لتبرير اختيار

في موازاة هؤلاء، يعتبر الما بعد صهيونيين أنفسهم ملزمين بالخلوص إلى الاستنتاج المعاكس، تماما، استنادا إلى مبدأ الثبات والمثابرة نفسه، إذا كانت الصهيونية تملكية، وهو ما يستدعي رفضها، فليس من الممكن إذن الاستمرار في مظالم مستوطنات ما بعد ١٩٦٧، ولا في معاناة أولئك الذين طُردوا في ١٩٤٨، بالتأكيد. ولهذا، فهم يؤيدون حل الدولة الواحدة التي يعود اللاجئون الفلسطينيون إليها، يبقى فيها المستوطنون اليهود من ما بعد ١٩٦٧، في مواقعهم، وكذلك المستوطنون اليهود من ما قبل ١٩٤٨.

المكان موقعا لتقرير المصير اليهودي رغم وجود العرب فيه. إنها حجة مماثلة تماما لتلك المعمول بها في القانون الجنائي باسم "دفاع الحاجة" ـ الحاجة / الضرورة التي تتيح تبرير ممارسات غير مبرَّرة وغير شرعية من الناحية القانونية والأخلاقية، أو تجيز إعفاء فاعلها من المسؤولية عن تنفيذها على الأقل. إنها حاجة مماثلة، على الأقل، لتلك التي تبيح لشخص أصيب إصابة فادحة اقتحام صيدلية للحصول على دواء ينقذ حياته حينما تكون الصيدليات مغلقة.

أما الجواب على السؤال العربي المحتمل "لماذا صيدليتنا نحن، بالذات؟"، فهو إما: "لأنها الوحيدة التي يتوفر فيها الدواء لمعالجة جرحنا"، وإما: "لأن الدواء المتوفر فيها لإصابتنا أفضل من الأدوية المتوفرة في الصيدليات الأخرى" (أوغندا، أوروبا الشرقية، الأرجنتين وغيرها). إنه الدواء الوحيد، أو الأفضل من غيره على الأقل، لأن تقرير المصير القومي يفترض تحقيقه – كما تدل جميع أو غالبية حالات تحققه – في الوطن القومي الخاص بالجماعة التي تسعى إلى تحقيقه. وإن هذا الربط ما بين علاقة اليهود التاريخية بأرض إسرائيل وبين تاريخ ملاحقات اليهود، التي بلغت الزبى في القرن الـ ١٩، ثم أوصلتها إبادة اليهود في منتصف القرن الـ ٢٠ إلى ذروتها، يمثل مصدرا للإجابة ليس فقط عن السؤال لماذا كانت أرض إسرائيل موقعا جديرا لإنجاز الحق اليهودي في تقرير المصير رغم كونها عربية، بل أيضا عن السؤال بشأن المدى الإقليمي للحق اليهودي في تقرير المصير في أرض إسرائيل.

ولئن كانت الحاجة التي ولّدتها ملاحقات اليهود هي التي بررت تحقيق الحق اليهودي في تقرير مصيره في أرض إسرائيل، بدءا من نهاية القرن الـ ١٩، على الرغم من عروبتها الكاملة تقريبا، فلم يكن بمقدور المجال الإقليمي لتقرير المصير تجاوز الحدود التي جرى وضعها إبان ظهور تلك الحاجة؛ أي، حدود إسرائيل كما تم تحديدها في أواخر الأربعينيات، بُعيد الهولوكوست مباشرة. إنها الحدود التي تم رسمها، بداية، في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية في العام ١٩٤٧، ثم مع انتهاء الحرب التي اندلعت في أعقاب ومن جراء رفض العرب القبول بقرار التقسيم. وقد وضعت تلك الحدود، ثم ١٩ عاما من الاستقرار والتعاظم النسبيين اللذين نعم بهما اليهود إثر ترسيم تلك الحدود، ثم انتصارهم الساحق في حرب الأيام الستة، نهاية الحاجة الطارئة التي شكلت الأساس لتحقيق حق اليهود في تقرير مصيرهم في أرض إسرائيل، كما حددت حدوده في نهاية الأربعينيات.

عودٌ إلى ١٩٦٧

بهذا التبرير الثلاثي والمتساوي للصهيونية: على قاعدة الحق الكوني في تقرير المصير القومي، العلاقة التاريخية بين اليهود وأرض إسرائيل كأساس ومنطلق لاختيار الموقع الملائم لتطبيق هذا الحق وملاحقات اليهود والهولوكوست كقاعدة لتحقيقه في أرض إسرائيل رغم أنها كانت عربية – مزودين بهذا المبرر الثلاثي، يمكننا العودة إلى التساؤل البلاغي المثبت في مستهل مقالتنا هذه حول مدى اتساق حدود ١٩٦٧، أخلاقيا وتاريخيا.

هذه الحدود تفتقر إلى الاتساق فقط من منظور أولئك الذين يعتقدون بأن التفسير التملكي هو التفسير الوحيد للصهيونية. وتشمل مجموعة أصحاب هذا الاعتقاد كلا من المستوطنين العقائديين وجمهور مؤيديهم البراغماتيين من بين الأغلبية الإسرائيلية، وكذلك الما بعد صهيونيين. وكما سبقت الإشارة، تتبنى المجموعة الأولى الصهيونية بسبب تفسيرها هذا، بينما ترفضها المجموعة الثانية لاعتقادها بأن هذا هو تفسيرها. ويعتبر الصهيونيون التملكيون، مشياً على مبدأ الثبات والمثابرة، بأنهم ملزمون بالخلوص من هذا التفسير إلى الاستنتاج بأنه إذا كان يتعين الاعتراف بالمظالم التي ترتبت عن

الطرد في العام ١٩٤٨ ، فمن المؤكد الاعتراف أيضا بالمظالم التي تترتب عن المستوطنات ما بعد ١٩٦٧ . ولهذا السبب، يؤيد هؤلاء إما دولة واحدة في كامل أرض إسرائيل الغربية ـ كما يفعل نفتالي بينيت، مثلا ـ وإما تسوية الدولتين بدواعٍ براغماتية، لكن ليس على أساس حدود العام ١٩٦٧– كما يفعل نتنياهو ومعظم الشعب الإسرائيلي.

في موازاة هؤلاء، يعتبر الما بعد صهيونيين أنفسهم ملزمين بالخلوص إلى الاستنتاج المعاكس، تماما، استنادا إلى مبدأ الثبات والمثابرة نفسه. إذا كانت الصهيونية تملكية، وهو ما يستدعي رفضها، فليس من الممكن إذن الاستمرار في مظالم مستوطنات ما بعد ١٩٦٧ ، ولا في معاناة أولئك الذين طُردوا في ١٩٤٨ ، بالتأكيد. ولهذا، فهم يؤيدون حل الدولة الواحدة التي يعود اللاجئون الفلسطينيون إليها، يبقى فيها المستوطنون اليهود من ما بعد ١٩٦٧ ، في مواقعهم، وكذلك المستوطنون اليهود من ما قبل ١٩٤٨ .

ولكن، إذا كان التبرير الثلاثي المقدم للصهيونية في إطار وثيقة استقلال إسرائيل تبريرا جديرا، فإن تأييد حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ لا تشوبه ولا حتى ذرة واحدة من عدم الثبات والمثابرة الذي يرميها به شنهاف، من الما بعد صهيونيين، وإليتسور من الصهيونيين التملكيين، اللذين أوردنا تصريحاتهم في مستهل هذا المقال. ذلك أنه، في ضوء هذا التبرير، ثمة فرق شاسع بين المستوطنات المقامة منذ ١٩٦٧ وبين المظالم التي سببتها الصهيونية حتى ذلك الوقت. ويتمثل الفرق في أن المظالم ما بعد ١٩٦٧ تجهض أية فرصة لمنح ما تقوم به الصهيونية، منذ ذاك الوقت، تفسيرا يتواءم مع التفسير العادل للفكرة الصهيونية، بينما كان في الإمكان، وما زال، اعتبار مظالم ما قبل ١٩٦٧ـ رغم أنها تبدو، في حد ذاتها، أكثر فداحة وخطورة من تلك التي ما بعد ١٩٦٧ـ تلوثات، جدية بلا شك، لكن موضعية فقط في سيرورة تطبيق الفكرة العادلة، وبوصفها مظالم نجمت عن إجراءات وخطوات محددة في سيرورة التطبيق، لكنها لا تمثل خطرا على عدالة التطبيق الكلية بوجه عام.

هذا التمييز هو حالة خاصة من التمييز العام بين تبرير عادات أو مؤسسات من جهة، وبين تبرير أفعال وسلوكيات ما في إطار هذه العادات أو المؤسسات من جهة أخرى. على سبيل المثال، تبرير مؤسسة الضرائب بوجهها العام من جهة، مقابل تبرير قانون ضرائبي محدد من جهة أخرى. وهو مشابه لتبرير حرب ما بشكل عام من جهة، وبين تبرير ممارسات معينة تتخذ في إطارها وسياقها من جهة أخرى. وكما أن لا تناقض، قطّ، بين الادعاء بأن القصف البريطاني على دريزدن كان عملا إجراميا وبين الادعاء بأن هذا العمل الإجرامي وقع ضمن حرب عادلة، بل عادلة جدا، هي الحرب ضد النازيين، هكذا أيضا يمكن الاعتراف بالمظالم التي أوقعتها الصهيونية (والتعويض عنها) قبل مستوطنات العام ١٩٦٧ – أعمال النهب والسلب التي ارتكبتها منذ المراحل الأولى فصاعدا، بما في ذلك الطرد الإجرامي لنحو ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني إبان حرب الاستقلال الإسرائيلية – من غير أن يلغي هذا احتمال اعتبارها حركة عادلة، بوجه عام.

أنجزت الصهيونية في ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، لدى تعيين الحدود المسماة "حدود ١٩٦٧"، حق اليهود في تقرير مصيرهم في وطنهم التاريخي، في نهاية حقبة من الملاحقات. عن مثل هذه الصهيونية، يمكن القول إنها عادلة، بل عادلة جدا، بالرغم من وقوع جرائم في خضمها. غير أن مثل هذا لا يمكن قوله عن المستوطنات ما بعد ١٩٦٧ ، والتي لا يجوز تبريرها بادعاء الحاجة الطارئة، إنما يمكن تبريرها ـ كما يفعل دعاتها ومؤيدوها ـ بالاستناد إلى التفسير التملكي للصهيونية.

من المهم أن نفهم أن التعاون ما بين الصهيونيين التملكيين والغالبية الإسرائيلية، من الجهة الأولى، وبين الما بعد صهيونيين من الجهة الأخرى، باتهامهم مؤيدي حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ بعدم الثبات والمثابرة، مرده ليس فقط إلى التشوهات الأخلاقية التي ينطوي عليها التبرير التملكي للصهيونية، بل إلى الالتباسات التأريخية المميزة لكلتا هاتين المجموعتين، أيضا. فالصهيونيون التملكيون، سواء قصدنا نفتالي بينيت أو إلداد يانيف، يُنزِلون اليهود في أرض إسرائيل، نهاية القرن الـ ١٩ ، من التوراة مباشرة، لكي يتمكنوا من تحقيق صكّ الملكية (الكوشان) الذي منحتهم إياه على هذه الأرض. ذلك إن توجيهاتهم بشأن تدريس التاريخ في المدارس، كما تروي الموسوعة التعليمية لدى وزارة التعليم، تقتضي تشويه التاريخ اليهودي وتدريس "المهاجر المختلفة... بوصفها فترات عرضية عابرة فقط في تاريخ الشعب، كمراحل انتقالية ليس إلا، مع إبراز تطلعات الشعب في تلك المراحل نحو العودة إلى وطنه".

أما الما بعد صهيونيين فيشوّهون التاريخ من الاتجاه المعاكس. فهم لا يُنزلون اليهود من التوراة إلى أرض إسرائيل، مباشرة، وليس بغية تحقيق صك ملكية، بل من المريخ كما يبدو، وبغية إحلال النكبة بالفلسطينيين. وكما يقول شنهاف

في كتابه "في مصيدة الخط الأخضر": "إنني أقترح حرف النقاش بشأن النزاع (اليهودي ـ الفلسطيني) من "الإطار الفكري" المثبت في زمن الخط الأخضر (أي، إسرائيل كما كانت بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧) إلى مصادر النزاع التاريخية ـ إلى النكبة الفلسطينية في ١٩٤٨".

لكن اليهود الذي جاءوا إلى أرض إسرائيل بمبادرة من الصهيونية بدءا من نهاية القرن الـ ١٩، لم يأتوا إليها من التوراة مباشرة، ولا من المريخ مباشرة، ولم يأتوا بغية تحقيق صك الملكية، ولا من أجل المسّ بالفلسطينيين. لقد جاءوا من أجل تحقيق حقهم في تقرير مصيرهم، في أعقاب الملاحقات التي تعرضوا لها في أوروبا، إلى بلاد ترتبط بها هويتهم التاريخية، في نظرهم هم وفي نظر أمم العالم قاطبة.

ويوجه شنهاف، في كتابه، نقداً إلى حنين أشخاص مثل يوسي بيلين ودافيد غروسمان إلى إسرائيل في سنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧، "زمن الخط الأخضر"، ويقول إن هذا الحنين هو "نوستالجيا إلى شعور بالأخلاقية وعدالة الطريق". ويسأل: "هل كانت إسرائيل، حقا، جميلة وعادلة في نظر اللاجئين الذين سُلبت بيوتهم إبان الحرب ومُنعت عودتهم إليها لاحقا وفي أعين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر الذين عاشوا تحت احتلال عسكري حتى العام ١٩٦٦؟ وفي أعين الشرقيين الذين أجبِروا على السكن في مناطق خارج حدود مراكز القوة الحضارية ثم أصبحوا يشكلون، لاحقا، العامود الفقري لما يسمى "إسرائيل الثانية"؟".

يمكن الرد على هذا بالقول إن لزمن الخط الأخضر ولحدود ١٩٦٧ "أهمية ومعان تاريخية ـ أخلاقية عميقة في سياق التاريخ الصهيوني، ليس لأن إسرائيل كانت آنذاك عفيفة وطاهرة لا تشوبها شائبة. إن لتلك الفترة أهمية ومعان عميقة لأن الصهيونية استطاعت خلالها إنجاز هدفها ـ تقرير مصير اليهود في أرض إسرائيل – في الوقت الذي كان لا يزال من الممكن تبريرها استنادا إلى التبرير الثلاثي والمتساوي الذي تضمنته وثيقة الاستقلال. قبل تلك الفترة، لم يتحقق هذا الهدف، وبعد تلك الفترة لم يعد من الممكن تبرير ممارسات الصهيونية استنادا إلى هذا الهدف. ولذا، فلا غرابة في أن يحنّ يوسي بيلين ودافيد غروسمان إلى تلك الفترة. ثمة أناس يبتغون إحقاق العدل بحقهم، وحين يتحقق فهم لا يريدون أن يكونوا شركاء في إفساده وتدميره. لكن الصهيونية التملكية المهيمنة في إسرائيل منذ حرب الأيام الستة لا تتيح لهم ذلك. إنني أشاركهم هذا الحنين، بكل جوارحي.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]